

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 24-26/5/2004

المسائل التنظيمية والإجرائية

البند 7 من جدول الأعمال

مذكرة معلومات عن تنفيذ الترتيبات الجديدة لإدارة الأمن

* وفقا لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديدا قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب باعتبار أن نقاش الأمر لا يخرج عن الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2004/7-C
21 May 2004
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رقم الهاتف: 066513-2500

Mr A. Lukach

مدير شعبة الخدمات الإدارية (MS) ومنسق
شؤون الأمن:

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



الخلفية

- 1- عرضت على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2003 الوثيقة المعنونة "مذكرة معلومات عن تنفيذ الترتيبات الجديدة لإدارة الأمن" (WFP/EB.A/2003/8-D) التي تضمنت معلومات عن المساءلة في منظومة الأمم المتحدة وتطوير سياسة إدارة الأمن في برنامج الأغذية العالمي، وتمويل البرنامج لنصيبه في ميزانية مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن. كما أشارت الأمانة آنذاك إلى نيّتها في موافاة المجلس دوريا بالتقدم المحرز. وحدد برنامج عمل فترة السنتين 2004-2005 (الوثيقة WFP/EB.1/2004/10-A)، الذي اعتمده المجلس، الدورة السنوية من كل عام لتقديم معلومات مستكملة من الأمانة بشأن هذا الموضوع المهم.
- 2- وفي دورته الأولى لعام 2004، أخذ المجلس علما بالمعلومات المعروضة عليه بشأن برنامج تعزيز الأمن في برنامج الأغذية العالمي الذي خصص له المدير التنفيذي مبلغ 20 مليون دولار أمريكي بتقويض من المجلس التنفيذي (2003/EB.3/6i)، وأعرب عن تطلعه إلى موافاته بتقرير مرحلي في دورته السنوية لعام 2004 (2004/EB.1/26).
- 3- والغرض من هذه الوثيقة هو إحاطة المجلس علما بالتقدم المحرز في برنامج تعزيز الأمن في برنامج الأغذية العالمي منذ فبراير/شباط 2004 وتوفير آخر المعلومات عن نصيب البرنامج في التكاليف المتوقعة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن عن الفترة 2004-2005.

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج تعزيز الأمن في برنامج الأغذية العالمي

- 4- **تقييم الأمن:** تم الانتهاء حاليا من تقييم الأمن في المواقع وتقدير المخاطر في 36 بلدا وتركز الاهتمام في البداية على البلدان الأكثر تعرضا للمخاطر، ومستودع الاستجابة الإنسانية (برينديزي)، ومقر البرنامج. ومن المقرر في الفترة المتبقية من عام 2004 إجراء تقييمات في 27 بلدا إضافيا، وفي مكاتب البرنامج في نيويورك بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، وفي واشنطن بالتعاون مع البنك الدولي، مع إيلاء الأولوية لمكاتب البرنامج الموجودة في مكاتب الأمم المتحدة أو المباني المشتركة مع الوكالات الأخرى. ومن المقرر الانتهاء من التقييمات في مكاتب البرنامج الأخرى في 20 بلدا في النصف الأول من عام 2005، وحتى ذلك الحين، ستستخدم تقييمات الأفرقة القطرية للتهديدات والمخاطر بناء على طلب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن.
- 5- ومن أجل استخدام الموارد استخداما فعالا، تُجرى تقييمات للأمن في المواقع وتقدرات للمخاطر على المستوى القطري من خلال مستشاري الأمن الإقليميين التابعين للبرنامج أو موظفي الأمن الميدانيين أو خبراء الأمن الخارجيين الذي يعملون كاستشاريين للبرنامج كجزء من نفس البعثة الموفدة إلى بلد معين. ويسعى البرنامج، كلما أمكن، إلى إيفاد هذه البعثات بالاشتراك مع منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن والوكالات الميدانية الأخرى.
- 6- **تحسين الأمن المادي:** تم توفير التمويل لتزويد أغشية لمقاومة تهشم النوافذ في مكاتب البرنامج في جميع أنحاء العالم بناء على تعليمات المدير التنفيذي. وبدأ تركيب هذه الأغشية في مكاتب مناطق المرحلة الثالثة وما فوقها على سبيل الأولوية. ويجري تركيب هذه الأغشية، أو تم الانتهاء من تركيبها، في 51 بلدا، بما في ذلك مقر البرنامج، ومكتب الاتصال في واشنطن. وتم طلب عروض الأسعار في 18 بلدا آخر. ويجري الانتهاء من تحديد الاحتياجات في 19 من البلدان ومكاتب الاتصال. ومن المزمع الانتهاء من عمليات التركيب في كل مواقع البرنامج قبل نهاية عام 2004.
- 7- وتشمل التحسينات في الأمن المادي لصق أغشية لمنع تهشم زجاج السيارات وتحسين نظم مراقبة المنافذ واتخاذ تدابير لحماية المرافق حسب الاقتضاء. وسيتم الانتهاء من نقل بوابة الدخول الرئيسية في المقر هذا العام. وسيتم الشروع في تنفيذ نظام عام لمراقبة المنافذ في المقر في عام 2004 وسيجري تعميمه في مكاتب البرنامج الرئيسية في جميع أنحاء العالم في عام 2005.
- 8- **تحسين الأمن الميداني:** يجري استعراض مستوى الالتزام بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي في كل المكاتب القطرية التابعة للبرنامج بغية تحقيق نسبة 100 في المائة من الالتزام بهذه المعايير مع نهاية هذا العام. ويجري إعداد قائمة مرجعية بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي لتوزيعها على جميع المكاتب القطرية لمساعدتها على تحديد العناصر المتبقية التي سيتم التصدي لها. وتم حتى الآن تقديم الأموال إلى 34 من المكاتب القطرية التي حددت احتياجاتها من معدات الأمن الإضافية.
- 9- وثبتت صعوبة تحقيق الالتزام بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي في البرنامج وفي كل وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في الميدان. ومن أسباب ذلك ما يلي: (1) تصعيد المراحل الأمنية مما يزيد من متطلبات المعايير الدنيا للأمن التشغيلي؛ (2) الأعباء الناجمة عن اتخاذ تدابير إضافية لحماية المرافق والموظفين؛ (3) الحاجة إلى استبدال المعدات المكسورة أو القديمة أو المفقودة وذلك مثلا في أعقاب عمليات الإجلاء؛ (4) قيود التمويل حيث إن تحقيق نسبة 100 في المائة من



الالتزام بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي والحفاظ على هذا المستوى من الالتزام في بعض مراكز العمل الشديدة الخطورة يتجاوز المستوى المعتاد لتكاليف الدعم المباشر.

10- وفيما يتعلق بتدفق المعلومات الأمنية من وإلى الميدان، تم تذكير المديرين القطريين بتعيين منسق لشؤون الأمن من بين كبار موظفيهم الدوليين وفقا للفقرة 24 من تعميم المدير التنفيذي 001/2003، وكفالة تفعيل الخلايا المحلية للتنسيق الأمني بمشاركة من منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وموظفي الأمن الميدانيين.

11- **السلامة الشخصية للموظفين:** يؤمن البرنامج بأن التدريب على الأمن يساعد على زيادة الوعي وإنقاذ الأرواح. وقد تم تمويل المبادرات التدريبية التالية من خلال برنامج تعزيز الأمن: (1) أمن السفن والموانئ: 20 من موظفي الأمن الميدانيين وموظفي النقل والإمداد؛ (2) الأمن الجوي: 20 من موظفي الأمن الميدانيين وموظفي العمليات؛ (3) أجهزة الكشف بالأشعة السينية وأجهزة المتفجرات المرتجلة: 18 من الحراس وموظفي غرفة البريد؛ (4) الحماية عن قرب: ثلاثة حراس. ويجري إعداد دورات لتدريب الحراس على إنقاذ الرهائن والتدريب على الأسلحة النارية. وجرى تكثيف الوحدة النموذجية الخاصة بتدريب موظفي الأمن الميدانيين على علاج الصدمات في إطار حلقة العمل لتجديد المعلومات التي تنظم

12- **موارد الأمن:** أضيف إلى كل مكتب من المكاتب الإقليمية الستة مستشار إقليمي لشؤون الأمن لتعزيز البنية الأساسية الأمنية للبرنامج. وأنشئت وظائف جديدة لموظفي الأمن الميدانيين في 12 من البلدان الشديدة التعرض للمخاطر في مقابل البلدان السبعة التي كان قد وقع الاختيار عليها في الأصل، وتم استيفاء 50 في المائة من إجراءات التعيين في هذه الوظائف. وعين محلل أمني في المقر لجمع وتفسير المعلومات الواردة من الميدان بغرض تقدير التغييرات في مستويات المخاطر في مراكز عمل البرنامج على مستوى العالم. وسينضم إلى البرنامج رئيس لأمن المقر في يونيو/حزيران ليكون همزة الوصل مع الحكومة المضيفة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية للتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها موظفو البرنامج بسبب عدم استتباب الأمن.

آخر التطورات بشأن تمويل برنامج تعزيز الأمن في برنامج الأغذية العالمي

13- عقب القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول 2003، خصص المدير التنفيذي 20 مليون دولار أمريكي لبرنامج تعزيز الأمن في برنامج الأغذية العالمي لفترة السنتين 2004-2005، وخصصت هذه الأموال للمجالات الرئيسية في برنامج تعزيز الأمن والتي سبقت الإشارة أعلاه إلى التقدم المحرز فيها.

14- وفي منتصف مايو/أيار 2004، تم الالتزام بنسبة 62 في المائة من المبلغ المخصص، أي 12.4 مليون دولار أمريكي، وتشير التقديرات الحالية إلى أن مجموع التكلفة سيصل إلى 16.8 مليون دولار أمريكي مع نهاية عام 2004، أي 84 في المائة من مجموع المبلغ المخصص.

15- ومازال اتجاه الإنفاق الذي أفادت به التقارير المقدمة إلى المجلس في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2004 مستمرا، حيث يكون الإنفاق الفعلي في العادة في حدود المبالغ المقررة. بيد أن ثمة فئتين، هما تحسين الأمن الميداني وموارد الأمن، تتطلبان أكثر مما كان مقدرًا. ويرجع هذا في المقام الأول إلى تزايد متطلبات المعايير الدنيا للأمن التشغيلي نتيجة ما يلي: (1) زيادة مستويات انعدام الأمن بشكل عام؛ (2) استيفاء إجراءات تعيين موظفي الأمن بأسرع مما كان مقررا نتيجة استخدام نظام قائمة موظفي الأمن في البرنامج استخداما فعالا.

16- وفي ظل المعدل الحالي للإنفاق، يتوقع أن تستخدم بالكامل المخصصات الأصلية البالغة 20 مليون دولار أمريكي مع نهاية الربع الأول من عام 2005. وسيتم الانتهاء من عمليات تطوير الأمن غير المتكررة، مثل تركيب أغشية لمقاومة تهشم زجاج النوافذ وتعزيز بوابة الدخول الرئيسية في المقر بحلول هذا الوقت. وأما المتطلبات الأمنية الجارية، مثل الحفاظ على المعايير الدنيا للأمن التشغيلي فستتطلب تمويلًا لاحقًا من خلال تكاليف الدعم المباشر أو التمويل المقدم من الجهات المانحة أو من آلية أخرى. وتم الالتزام فعليًا بجميع موارد الأمن المتعلقة بالتوظيف على الأقل حتى نهاية عام 2005 وفقا لسياسة البرنامج التي تقضي بمنح عقود لمدد محددة بسنتين. وسوف تدرج في خطة الإدارة (2006-2007) احتياجات البرنامج من الموظفين في فترة السنتين المقبلة.



آخر التطورات بشأن تمويل البرنامج لنصيبه في ميزانية منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن للفترة 2004-2005

- 17- تضمنت خطة الإدارة التي اعتمدها المجلس التنفيذي للفترة 2004-2005 اعتمادا قدره 15 مليون دولار أمريكي لتغطية نصيب البرنامج في تكاليف منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، وبوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية، والمساهمات في إصلاح الأمم المتحدة (المباني والخدمات المشتركة). وتم توفير بعض التمويل الأولي من اعتماد تسليف تكاليف الدعم المباشر، وتطور مناقشات حول زيادة دعم الجهات المانحة لتلك الأنشطة المهمة.
- 18- وتبلغ الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة (القسم 31 من القرار A/58/6) لمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن عن الفترة 2004-2005 ما مقداره 86.8 مليون دولار أمريكي، مقارنة بميزانية فترة السنتين الماضية التي بلغت 55.4 مليون دولار أمريكي. ويرجع الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى التمويل الكامل لمائة وظيفة موظف أمن ميداني و 200 وظيفة على المستوى المحلي أثناء فترة السنتين. ويبلغ نصيب الأمم المتحدة في تكاليف مقر الأمم المتحدة في إدارة نظام إدارة الأمن 14.8 مليون دولار أمريكي بتمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وأما المبلغ المتبقي الذي يبلغ 71.9 مليون دولار أمريكي فيتألف من تكاليف الدعم الميداني الموزعة على المنظمات المشاركة.
- 19- وكانت التقديرات تشير إلى أن نصيب البرنامج في مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن سيبلغ 10.8 في المائة من التكاليف المرتبطة بالميدان، أو 7.7 مليون دولار أمريكي لفترة السنتين استنادا إلى نتائج التعداد الذي أجري على مستوى العالم في يوليو/تموز 2003 لموظفي الأمم المتحدة المتعاقدين بكل أنواع العقود في مراكز العمل غير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ووفقا للسجلات فقد بلغ عدد الموظفين الميدانيين في البرنامج 13 في المائة من موظفي الأمم المتحدة الميدانيين في ذلك الوقت، ولذلك كان على البرنامج أن يساهم بنصيب أكبر. كما قدم البرنامج 9.4 مليون دولار أمريكي في خطة الإدارة (2004-2005) التي اعتمدها المجلس، وهذا المبلغ لا يشمل علاوات بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية التي يتم تحصيلها وسدادها بصورة منفصلة.
- 20- ولكي يتمكن البرنامج من تغطية تكاليف كل موظفيه في مختلف أنحاء العالم، فإنه يشارك حاليا في بوليصة الأمم المتحدة للتأمين ضد الأفعال الكيدية كما أن لديه بوليصة تأمين تكميلية خاصة به. على أنه بسبب تفاوت توزيع الموظفين وتباين صور المخاطر فقد تضاعفت بوليصة الأمم المتحدة للتأمين ضد الأفعال الكيدية وازداد عدد الاستثناءات. وخلص تحليل أجراه خبراء التأمين في دائرة الشؤون القانونية والتأمين في البرنامج إلى أنه يمكن تخفيض الزيادة في تكاليف التأمين إلى أدنى حد إذا احتفظ البرنامج نفسه ببوليصة تأمين واحدة ضد الأفعال الكيدية. وتم اتخاذ الترتيبات لتنفيذ ذلك مع نهاية هذا العام وأخطر مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن بتلك الترتيبات.
- 21- ونتيجة التوصيات الواردة في "تقرير الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في العراق" في أعقاب تفجير مكتب الأمم المتحدة في بغداد في 19 أغسطس/آب 2003، عين الأمين العام مديرا فنيا لعملية التغيير لبحث نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة بقصد زيادة فعاليته. وسوف يؤثر أي تغيير في مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن على نصيب البرنامج في التكاليف، وسيغير تبعاً لذلك المبلغ المقدم لهذا البند وقيمه 15 مليون دولار أمريكي في فترة السنتين الحالية. وسوف ينتهي مدير التغيير من وضع تقريره في يوليو/تموز وسيعرف بعد ذلك ما قد يكون هناك من آثار على التكاليف التي يتحملها البرنامج.

الخطوات المقبلة

- 22- سيواصل المدير التنفيذي التشاور مع الدول الأعضاء والأمين العام والرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة حتى يتسنى للجمعية العامة أن تعيد النظر في تمويل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن من الميزانية العادية للأمم المتحدة.
- 23- وسيواصل المقر وفرع الأمن الميداني التابع لشعبة الخدمات الإدارية رصد تنفيذ برنامج تعزيز الأمن في برنامج الأغذية العالمي، وسترفع الأمانة إلى المجلس في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2005 تقريرا عما يتم إحرازه من تقدم، بما في ذلك التمويل.
- 24- وكما جاء في برنامج العمل، ستوافي الأمانة المجلس في دورته السنوية من كل عام بأخر التطورات بشأن تنفيذ ترتيبات الأمن الجديدة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزامات المالية للبرنامج إزاء نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن. وستوافي الأمانة المجلس التنفيذي في الدورة التالية بأية تغييرات مهمة في نصيب البرنامج في التكاليف أو في آلية تقاسم التكاليف.
- 25- وستتابع الشعب المسؤولة في البرنامج - وهي شعبة الموارد البشرية، وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشعبة الخدمات الإدارية، وإدارة العمليات، وشعبة النقل - التوصيات الصادرة عن اجتماع شبكة إدارة الأمن المشتركة بين



الوكالات التي يستضيفها البرنامج في روما في الفترة 10-14 مايو/أيار 2004 وستدعم توصيات السياسات الصادرة عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة.

26- وسيواصل البرنامج المساهمة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على المستوى المشترك بين الوكالات، وبخاصة في مجالات السلامة الجوية والاتصالات والتدريب والاستجابة للطوارئ.

